فقه القرآن والسنة

القصاص

لصاحب الفضيلة الأستاذ الشيخ محمود شلتوت

للأستاذ محمد محمد العزازى

من فترة بعيدة فى تاريخ المسلمين ، وكل ما يؤلف فى الفقه الإسلامى لا يعدو أن يكون شرحاً او جمعاً أو تلخيصاً لا تبدو عليه مسحة من الاجتهاد ، أو حتى من الفهم المستقل ، وكان لهذا أثره السيء من رمى المسلمين بالجمود ، ومن قصور التشريعات الحديثة ، ومن خفاء محاسن الشريعة الإسلامية على المسلمين أنفسهم . قال الشيخ شلتوت متحدثاً عن « جفوة المسلمين للفقه فى العصر الأخير » :

« ولقد مضى هذا الزمن ، وصار الفقه الإسلامى صناعة علمية مجردة عن المعانى النفسية والقلبية ، بل صار الفقه فى كثير من نواحى الحياة العملية صفحات تاريخية لا تمت إلى الواقع بأدنى سبب ، وانحاز الناس جميعاً فى تعاملهم وأحكامهم إلى أحكام أخرى يسيرون عليها فى حياتهم ، ويضبطون بها شئونهم غير ذاكرين ما عندهم من فقه سابر أرقى الحضارات التى مرت بالعالم الإسلامى»

وقد نحا أستاذنا الكبير فى كتابه هذا منحى جديداً ينعش — بحق — آمال المسلمين فى الرجوع إلى فقههم وفى تفهم مقاصده واتجاهاته . وقد كتب كتابه هذا بعقلية المجتهد ، وأثر كثيراً من الموضوعات بما أوتيه من استعداد خاص فى هذه الناحية لم يتيسر لغيره من علماء المسلمين من زمن بعيد

وللشيخ شلتوت مدرسة خاصة تكونت من تلاميذه فى الأزهر ، ومن تلاميذه فى كلية الحقوق . وإنا لنرجو أن يكون لهذه المدرسة شأنها فى العصر الحديث فى إنهاض الفقه الإسلامى وعرضه على الناس عرضاً صحيحاً سائغاً مقبولا

... وكتاب الشيخ موضوعه « القصاص » ، وقد مهد لموضوعه بفصول ممتعة فى هذه المفردات: « الفقه ، القرآن ، السنة » مبيناً معانى هذه الكلمات ، وما طرأ عليها على ضوء تاريخ التشريع فى العصور الإسلامية ، وقد دفع الشيخ دفعاً قوياً رائعاً شبهة القائلين : « إن الشريعة الإسلامية جاءت عن طريق الشرائع القديمة ، ولم يكن للعرب قانون معروف ، حتى تكون تعديلا له وتنظيما لأحكامه » . وبين أن القرآن جاء وللعرب عادات ومعاملات وعرف ، وأنه (أقر كثيراً مما درجوا عليه فى هذه الشئون ، وهذب فيها وعدل وألغى وبدل ، وليس ذلك مما يضير القرآن فى تشريعه واستقلاله ، فما كان الإسلام إلا دينا يراد به تدبير مصالح العباد وتحقيق العدالة وحفظ الحقوق ، ولم يأت ليهدم كل ما كان عليه الناس ليؤسس على أنقاضه بناء جديداً لا صلة له بفطرة البشر وما تقتضيه سنن الاجتماع) . وقد تتبع الشيخ فى هذا الفصل كثيراً مما كان عند العرب وكثيراً من التشريع القرآنى فى دقة وإبداع . وقال فى نهايته : « وهذا بحث جدير بالاستيعاب والتتبع ، إذ به يتبين مقدار الصلة بين التشريع الإسلامى ، وبين ما كان معروفاً عند العرب وقت نزول القرآن » وللشيخ قدرة على التتبع تظهر للقارئ فى كل فصول الكتاب .

وقد ذكر الشيخ عن القرآن أنه لم يكن فى أكثر أحكامه مفصلا : « ولكنه يؤثر الإجمال ويكتفى فى أغلب الشأن بالإشارة إلى مقاصد التشريع وقواعده الكلية ، ثم يترك للمجتهدين فرصة الفهم والاستنباط »

وكان هذا شأن القرآن فى الأمور التى تتغير بتغير الأزمنة والأمكنة ، وهذا هو سر الخلود فى الشريعة الإسلامية وصلاحها لكل زمان ومكان ، واتساعها لكل ما يجد من المقتضيات والأحوال . أما فى الأمور التى لا تتغير ، فإنه يفصلها سموا بها عن مواطن الخلاف والجدل ، ولأنه يريدها مستمرة على الوضع الذى حدده لابتنائها على أسباب لا تختلف . وقد تحدث الشيخ حديثاً رائعاً عن أسباب الاختلاف بين العلماء فى الفقه الإسلامى . ومما أعجبنى ما تحدث به عن إثبات نسب أسامة بن زيد بقول

القائف : « هـذه الأقدام بعضها من بعض » . وإن العلماء قد اختلفوا فى هذا فاستدل بعضهم باستبشار الرسول لما سمع هذا الكلام على إقراره ، وأنه دليل على ثبوت النسب ، وقد رجح المؤلف رأى القائلين بذلك . والذى أعجبنى فى هذه المسألة قول المؤلف :«وقد كان هذا أصلا عظيما فى الأخذ برأى الطب الشرعى فى الحوادث التى يعتبر القانون نظرها لتبين جهة الحق فيها من اختصاصه ، ويمكن أن نلج من هذا الباب إلى الاعتماد فى القضاء والحكم على الوسائل الجديدة التى لم يعرفها الفقهاء من قبل كتحليل الدم وآثار الأيدى والأقدام ، وغير ذلك مما يعرفه علماء التحقيقات الجنائية وأهل الخبرة » ثم تكلم عن الحكم بالقرائن ، وضرب لذلك أمثلة ختمها بقوله : « بهذا يتبين أن الأخذ بالقرائن فى الأحكام ليس من مبتكرات القوانين الحديثة ، وإنما هو شريعة إسلامية جاء بها كتاب الله وقررته السنة ودرج عليه حكام المسلمين وقضاتهم فى جميع العصور ، وإن رمى الشريعة بالقصور أو الجمود فى طرق الحكم ناشئ إما عن الجهل أو عن سوء النية » وإن كل ما أورده المحدثون من تقسيم للقرائن موجود بذاته فى كتب الفقه الإسلامى . ثم انتقل الشيخ بعد ذلك إلى الحديث عن القصاص ، وسبيله فى هذا أن يشرح الآيات والأحاديث الواردة فى هذا الموضوع مبيناً مقاصده ومفصلا أحكامه .

ومما يروع القارئ فى هذا الباب قدرة الشيخ على التطبيق واستقلاله فى الفهم ووصله الفقه الإسلامى بالحياة الحديثة ، وقد مهد لموضوعه بالكلام عن العقوبات فى الشريعة ، وقسم العقوبة إلى منصوص عليها ، وإلى تفويضية يرجع تحديدها إلى الحاكم ، وبين أن العقوبة التفويضية مجال واسع يتسع لكل ما يجد فى الحياة ، وبعد هذا البيان قال : « ولا يرتاب منصف بعد هذا فى أن هذه العقوبة أساس قوى ومصدر عظيم لأدق قانون جنائى تبنى أحكامه على قيمة الجريمة وظروفها المتصلة بالجانى والمجنى عليه ومكان الجريمة وزمانها فى كل ما يراه الحاكم اعتداء على حقوق الأفراد أو الجماعات ، بل فى كل ما يراه ضاراً بالمصلحة واستقرار النظام »

ومما أبدع الشيخ فيه وأمتع حديثه عن حق العفو ، وإن الشريعة الإسلامية قصرته على ولى الدم ، ولم تجعله فى يد الحاكم ليكون هذا أدعى إلى اطمئنان النفوس وطهارتها من الأحقاد والأضغان وأمن المحظور والفتنة .

وقد بلغ الشيخ غاية التوفيق فيما كتبه عن الشروع فى القتل ، وعن معنى التحريم فى قوله تعالى : « ولا تقتلوا النفس التى حرم الله إلا بالحق » . وعن آلة القتل وعن القصاص فيما دون النفس إلى غير ذلك من الموضوعات التى لا بد للقارئ من الرجوع إليها فى الكتاب نفسه

وإذا كان لى رجاء أتقدم به إلى أستاذنا الكبير ، فهو أن يقدم لنا « العاملات » فى الفقه الإسلامى على النمط الذى قدم لنا به موضوع « القصاص » . وأن يبين لنا موقف الشريعة الإسلامية من كل ما جد من المعاملات فى العصر الحديث ، لأن هذا موضوع يشغل بال كل مسلم

هدانا الله وهداه لخير الإسلام والمسلمين

(أبو حماد) محمد محمد العزازى

مدرس بالأزهر

بادر باقتناء نسختك

قبل نفادها

من كتاب :

دفاع عن البلاغة

للأستاذ

احمد حسن الزيات

يطلب من « دار الرسالة »

ومن المكاتب الشهيرة وثمنه ١٥ قرشاً عدا البريد

« مطبعة الرسالة » تقدم قريباً

الطبعة الثانية من كتاب :

فى أصـــول الأدب

بقلم الأستاذ

أحمد حسن الزيات

وقد أضيفت إليه فصول لم تنشر

الأستاذ سيد قطب

يقدم كتابه الجديد :

كتب وشخصيات

يطلب من « دار الرسالة »

ومن المكاتب الشهيرة

وثمنه ٢٥ مـ عدا أجرة البريد

سكك حـــديد الحكومة المصرية

خط مصر – أسكندرية

يتشرف المدير العام بإعلان الجمهور أنه ابتداء من يوم الأحد ٢٨ يوليو سنة ١٩٤٦ ولحين صدور إعلان آخر تقرر إضافة عربات درجة ثانية على القطارات الآتية : —

١ – قطار رقم ٩٩٣ الذى يغادر القاهرة فى الساعة ٣٠ ٨ إلى الأسكندرية .

٢ — قطار رقم ٩٩٢ الذى يغادر الأسكندرية فى الساعة ٠٠ ٨ إلى القاهرة .

٣ — قطار رقم ٩٩١ الذى يغادر القاهرة فى الساعة ٣٠ ١٧ إلى الأسكندرية .

٤ — قطار رقم ٩٩٠ الذى يغادر الأسكندرية فى الساعة ٠٠ ١٧ إلى القاهرة .

تصرف تذاكر درجة ثانية من المحطات على هذه القطارات